الأمم المتحدة

E/2019/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 May 2019
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ – ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

موجز

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق في السنوات الأخيرة، يتعين على البلدان في آسيا والمحيط الهادئ أن تقوم على سبيل الاستعجال بتسريع وتيرة التقدم إذا أرادت تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن هذه الوثيقة أحدث البيانات والتحليلات وتقدم لمحة عامة عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية) خلال السنة الماضية في مجال النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة.

وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعلّق على أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وأن يحيط علما بهذه الوثيقة.

040619 290519 19-07917 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أسرت وتيرة التغيير في آسيا والمحيط الهادئ مخيلة العالم. وحفزت ريادة الأعمال والعمل الدؤوب والابتكار النموَّ الاقتصادي الهائل وأحدثت تحولا في المجتمعات. وحدثَت زيادة كبيرة في المداخيل وفرص التعليم وأضحى الناس يعيشون حياة أطول وأوفر صحة. ويعيش في هذه المنطقة حاليا نصف المنتمين إلى الطبقة المتوسطة في العالم. وتضطلع منطقة آسيا والمحيط الهادئ بدور ريادي، بدءا من التكنولوجيات المتطورة وصولا إلى مشاريع البنى التحتية الجريئة.

٢ – وقدّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية) الدعمَ إلى دولها الأعضاء في هذه الرحلة التحولية. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الآن على مساعدة دولها الأعضاء في الحفاظ على الزخم وتسريع وتيرة التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد اعتُمدت خريطة طريق إقليمية لتنفيذ تلك الخطة وأنشئ منتدى إقليمي لرصد التقدم المحرز. وأرست البلدان، من خلال المنابر الحكومية الدولية التابعة للجنة، الأسس اللازمة للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بسبل منها وضع طريقة عمل بشأن الحماية الاجتماعية بغية عكس مسار الاتجاهات المتنامية في مجال انعدام المساواة والضعف في المنطقة، وإبرام اتفاقات وزارية بشأن استخدام التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة وبشأن تحويل النظم الإحصائية الوطنية دعما لخطة عام ٢٠٣٠. وتُبيّن هذه الأمثلة الدور القيادي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في مجال توليد المعارف وتكامل السياسات والمساعدة التقنية في جميع القطاعات وفي جميع المناطق الجغرافية دعما للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣ – ويقدّم هذا التقرير لمحة عامة عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في العام الماضي في شراكة مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات بجميع مستوياتها، والكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومصارف التنمية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال.

ثانيا – النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة

ألف – لمحة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

٤ – حققت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة. فبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، انتشل ١,١ بليون شخص أنفسهم من براثن الفقر المدقع، وشهدت المنطقة أكبر انخفاض في وفيات الأمهات على الصعيد العالمي. وأصبح الناس يعيشون حياة أوفر صحة وزاد مستوى الرخاء. ويدفع الابتكار عجلة الصناعات والبنى التحتية الجديدة.

٥ – ومع ذلك، وإزاء التقدم الكبير المحرز، لا سيما من حيث النمو الاقتصادي الشامل، يُبيّن تحليل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أن أفضل ما تبذله المنطقة من جهود لتحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة غير كاف[(١)]. وكما يبين الشكل الأول، ففي ظلِّ المعدل الحالي للتقدم، لن يتم تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام ٢٠٣٠. ويتعين على المنطقة

(١) *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2018* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.F.9).

أن تسرع وتيرة التقدم المحرز بشأن كل هدف من الأهداف، وأن تقوم في بعض الحالات بعكس الاتجاهات الحالية في حال أرادت تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

الشكل الأول

لمحة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

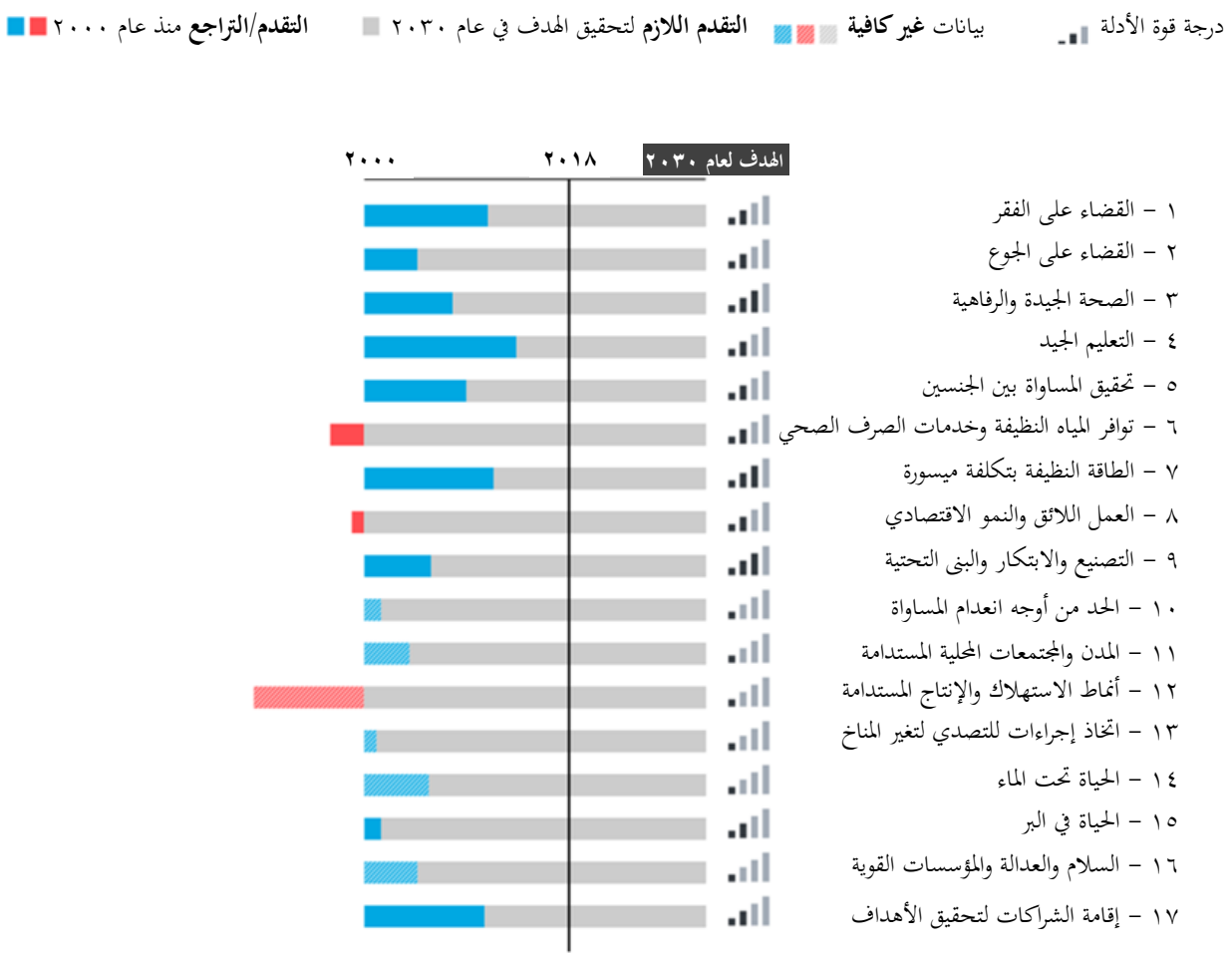

المصدر: ESCAP, Asia-Pacific SDG Gateway, April 2019.

٦ - ومنذ عام ٢٠٠٠، أحرزت آسيا والمحيط الهادئ أكبر قدر من التقدم بشأن الهدف ٤ (التعليم الجيد) والهدف ٧ (الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة) من أهداف التنمية المستدامة، ولكن حتى في هذين الهدفين، يلزم بذل جهود مكثفة لتحقيق كل غاية تقريبا من الغايات القابلة للقياس. ويتعين على المنطقة، في الحد الأدنى، أن تعكس الاتجاهات السائدة في مجالات من قبيل التعليم قبل الابتدائي والطاقة المتجددة. وعلى الرغم من الجهد الجبار المبذول في هذا الصدد، فإن التقدم المحرز غير كاف بشأن الهدف ١ (القضاء على الفقر)، والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين)، والهدف ١٧ (إقامة الشراكات لتحقيق الأهداف). ومما يؤسف له أن المنطقة تراجعت في تحقيق التقدم بشأن ثلاثة أهداف الأهداف هي: توافر المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف ٦)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (الهدف ١٢)، واتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ (الهدف ١٣).

٧ - والجدير بالذكر أن ٣٠ في المائة من المؤشرات التي تتطلب تحسينات مكثفة أو تصحيحا في المسار لتحقيق غايات خطة عام ٢٠٣٠ هي مؤشرات بيئية. وتشهد المنطقة تغير المناخ بكامل وقعه، ويتجاوز تأثير الكوارث ما يُبذل من جهود لبناء القدرة على الصمود، ولا تزال انبعاثات غازات الدفيئة مرتفعة للغاية، ويؤدي تدهور البيئة بما في ذلك تلوث الهواء إلى تقويض التنمية.

٨ - ومما يسترعي الانتباه بوجه خاص أيضا تفاقمُ أوجه عدم المساواة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. فقد زاد تفاوت الدخل في ٤٠ في المائة من البلدان. ويتضح أيضا انعدام المساواة في مجال الحصول على خدمات التعليم والصحة والصرف الصحي. وتُفتح جبهة جديدة من جبهات انعدام المساواة، ألا وهي انعدام المساواة في التأثير. وتودي الكوارث، التي تتفاقم بفعل تغير المناخ، بحياة عدد من الأشخاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يفوق بعشرين ضعفا العدد في المناطق الأخرى، ويكون تأثيرها أشد وطأة على البلدان والسكان الأكثر فقرا[٢].

باء - تسريع وتيرة التقدم: خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ

٩ - اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٧، إدراكا منها للحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٣]. وتم الاتفاق على خريطة الطريق هذه في المنتدى الرابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة وتم إقرارها في الدورة الثالثة والسبعين للجنة.

١٠ - وتحدد خريطة الطريق المجالات ذات الأولوية للتعاون الإقليمي في مجال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتشمل مجالات الأولوية هذه مسائلَ مواضيعية تعكس التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك عدم ترك أي أحد خلف الركب؛ والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، وتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية، والربط، والطاقة. وتشمل أيضا سبل التنفيذ والشراكات ذات الصلة، بما في ذلك البيانات والإحصاءات، والتكنولوجيا، والتمويل، واتساق السياسات، والشراكات فيما بين بلدان الشمال، وفيما بين بلدان الجنوب، والشراكات الدولية والإقليمية.

١١ - ويقدم هذا الفرع لمحة عامة عن أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في مجال دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجموعة مختارة من المسائل المواضيعية، في حين يتضمن الفصل الثالث لمحة عامة عن سبل التنفيذ والشراكات.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

١٢ - على الرغم من النمو الاقتصادي المرتفع والمستمر والتقدم الكبير في مجال القضاء على الفقر، لا يزال انعدام المساواة قائما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد استفحل في بعض الحالات. ويؤثر تنامي

(٢) *Inequality in Asia and the Pacific in the era of the 2030 Agenda for Sustainable Development* (United Nations publication, Sales No. E.18.II.F.13).

(٣) E/ESCAP/73/40-E/2017/39.

أوجه التفاوت في الدخل والثروة، وفي عدم المساواة في الفرص، تأثيرا غير متناسب على النساء والفئات الضعيفة. ويتطلب تذليل هذه العوائق اتخاذ تدابير تحويلية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تعزيز الحوار والتعاون وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي من أجل سد الفجوات بين الجنسين، ومعالجة مسائل الشيخوخة، ومكافحة بطالة الشباب، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين.

١٤ - ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ واعتماد برنامج العمل المرتبط به، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاستعراضات وأعمال المتابعة الإقليمية في شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت الدول الأعضاء خلال مؤتمر السكان السادس لآسيا والمحيط الهادئ[٤] الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية[٥]، الذي أبرز التوجهات السياساتية والإجراءات ذات الأولوية الخاصة بكل منطقة لكفالة تنفيذ برنامج العمل في المنطقة تنفيذا فعالا. واجتمع وزراء ومسؤولون كبار في مجال تقرير السياسات من جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ للمشاركة في استعراض منتصف المدة لإعلان آسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية[٦] بغية التركيز على دينامية السكان في الفترة الحاسمة التي تشهدها المنطقة.

١٥ - وأكدت الجهات المشاركة في استعراض منتصف المدة أهمية وضع الناس وحقوقهم في صميم التنمية، مشيرةً إلى أن المساواة بين الجنسين، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، واهتمامات واحتياجات كبار السن والشباب والمهاجرين هي أمور لا غنى عنها لتهيئة مجتمعات أكثر شمولا وإنصافا واستدامة. وأبرز موجزٌ للمناقشات[٧] أنه في حين شهدت المنطقة انخفاضا في كل من فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد، وتحسنا في متوسط العمر المتوقع، فقد زادت معدلات الفقر في بعض البلدان. وأقرَّت الجهات المشاركة أيضا بحدوث انخفاضات في معدل وفيات الأمهات والرضع بوصفها بعضا من الإنجازات الرئيسية التي تحققت في جميع أنحاء المنطقة، وعَزَت عدة وفود هذه الانخفاضات إلى تحسن فرص الحصول على الرعاية الجيدة في مجال صحة الأم والطفل.

١٦ - ولا تنفق البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ سوى ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ١١,٢ في المائة. وهذا النقص في الاستثمار هو السبب في عدم حصول ٦٠ في المائة من سكان المنطقة على الحماية في حالات الإصابة بمرض أو إعاقة أو في حالات البطالة أو الحمل أو التقدم في السن. ومع وجود ١,٢ بليون شخص يعيشون على أقل من ٣,٢٠ دولارات يوميا، تمثل الحماية الاجتماعية استراتيجية ضرورية للتصدي للفقر والحرمان. ويبين تحليل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أنه سينتشل نحو ٣٢٨ مليون شخص من براثن الفقر المعتدل وأن ٥٢ مليونا سيخرجون من الفقر المدقع إذا بلغ معدل إنفاق بلدان المنطقة على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية المتوسطات العالمية[٨].

---

(٤) انظر https://www.unescap.org/events/sixth-asian-and-pacific-population-conference.

(٥) E/ESCAP/APPC(6)/3.

(٦) انظر https://www.unescap.org/intergovernmental-meetings/MTR-APPC

(٧) CAP/APPC/2018/5، المرفق الثاني.

(٨) *Social Outlook for Asia and the Pacific: Poorly Protected* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.F.2).

١٧ - ومع مراعاة هذه التحديات والفرص، أقرَّت لجنة التنمية الاجتماعية، التي عقدت دورتها الخامسة في بانكوك من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨[٩]، بالحماية الاجتماعية بوصفها أداة فعالة لكسر حلقات الفقر وحماية الفئات الضعيفة من الوقوع في براثن الفقر وتعزيز التنمية الشاملة للجميع. والأهم من ذلك أن اللجنة أوصت بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحماية الاجتماعية وشجعت أمانةَ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، على استكشاف وتطوير طريقة للتعاون الإقليمي من أجل دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد[١٠]. وقد أفضى ذلك إلى قيام الأمانة بإنشاء فريق خبراء مفتوح العضوية لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. ويتم أيضا توفير الدعم لصناع السياسات من أجل بناء نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع عن طريق ”مجموعة أدوات الحماية الاجتماعية“ التي تتألف من موارد معرفية وأدوات لتطوير المهارات على شبكة الإنترنت[١١].

١٨ - وعملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٩٣ بوصفها المحرِّك الإقليمي للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، ونفذت ثلاثة عقود متعاقبة مكرسة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتكمن في صميم أعمال اللجنة استراتيجيةُ إنشيون من أجل ”إحقاق الحق“ لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ[١٢]، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٢. وأصبحت استراتيجية إنشيون بأهدافها العشرة وغاياتها السبع والعشرين الإطار التوجيهي للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأساسا لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ على الصعيد الإقليمي. وأعطى إعلان بيجين، بما في ذلك خطة العمل للتعجيل بتنفيذ استراتيجية إنشيون[١٣]، اللذان اعتُمدا في عام ٢٠١٧، مزيدا من الزخم للتعاون الإقليمي من أجل كفالة عدم ترك الأشخاص ذوي الإعاقة خلف الركب. ويعقد الفريق العامل المعني بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣-٢٠٢٢، الذي يتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء، اجتماعات منتظمة لرصد التقدم المحرز وتقديم توصيات لتسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية إنشيون وإعلان وخطة عمل بيجين. ولطالما استرشدت اللجنة في أعمالها بمبدأ ”لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا“، الذي ينطوي على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة ومنظمات المجتمع المدني في جميع الأنشطة.

الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها

١٩ - تمثل آسيا والمحيط الهادئ المنطقة الأكثر تضرُّرا من الكوارث الطبيعية. فاحتمال تضرُّر أي شخص يعيش في المنطقة من الكوارث الطبيعية يفوق بخمسة أضعاف احتمال تضرر شخص يعيش في مكان آخر. وقد خسرت المنطقة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٦ أصولا بقيمة ١,٣ تريليون دولار. ويشير تحليل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للآثار المستقبلية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ إلى أنه في ظل

(٩) انظر https://www.unescap.org/intergovernmental-meetings/committee-social-development-fifth-session.

(١٠) ESCAP/CSD/2018/4.

(١١) انظر https://www.socialprotection-toolbox.org/.

(١٢) E/ESCAP/APDDP(3)/3.

(١٣) E/ESCAP/APDDP(4)/5.

معدلات التقدم الحالية، ستحرز معظم بلدان آسيا والمحيط الهادئ المعرَّضة لخطر أكبر تقدما محدودا فيما يتعلق بالحد من عدد الوفيات أو عدد الأشخاص المتضرِّرين[١٤].

٢٠ - وعادة ما تكون الخسائر البشرية والخسائر في الأصول أعظم في المجتمعات المحلية الأشد فقرا التي تعيش في أماكن وظروف تُعرِّضها لمخاطر طبيعية. فالكوارث تُدمِّر العديد من أصولها الضئيلة أصلا، مما يؤدي إلى وقوعها في براثن الفقر الذي يمكن أن ينتقل من جيل إلى آخر. ولذلك، يمثل ضعف المنطقة أمام الكوارث الطبيعية تحديا هائلا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والوفاء بوعد عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٢١ - وفي الوقت نفسه، أفضى التقدم العلمي وغير ذلك من أوجه التقدم إلى زيادة الإمكانات في مجال بناء القدرة على مواجهة الكوارث وكفالة أن يتمكن الناس، حتى في أشد الظروف قسوة، من الصمود أمام آثار الكوارث وإعادة بناء مجتمعاتهم وسبل عيشهم. ويمكن أن تعزز التطبيقات الفضائية والابتكار، على سبيل المثال، إحراز التقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من البيانات الفضائية. ومع ذلك، لا يزال العديد من البلدان في المنطقة يواجه تحديات من حيث إمكانية الوصول والتنسيق واستخدام المعلومات الجغرافية المكانية.

٢٢ - ومن أجل سد الثغرات والاستفادة من الاستثمارات على مدى عقود في مجال التطبيقات الفضائية، نُظم المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[١٥]، بالشراكة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وحكومة تايلند وعقد في بانكوك في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وحضره وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من بلدان مرتادة للفضاء وغير مرتادة للفضاء على السواء، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي وتسخير التطبيقات الفضائية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث. واتفق المؤتمر على خطة عمل آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٣٠)[١٦] - وهي مخطط منسَّق إقليمياً يسخّر التطبيقات الفضائية والابتكارات الرقمية لدعم البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٢٣ - إن برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة آلية إقليمية فريدة تجمع الموارد الإقليمية معاً في شكل بيانات مستمدة من السواتل ومنتجات معرفية وأدوات مصممة خصيصاً، وشبكة للخدمات والتدريب في الوقت المناسب. وتعرض هذه الآلية تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل المعارف والموارد التقنية لصالح بلدان المنطقة. وتُموِّل ٢٥ من الدول الأعضاء هذه الآليةَ ويتم تنفيذها بالتعاون مع الكيانات المعنية بالبحوث. ولقد أنشأت منغوليا، وهي أحد البلدان التجريبية لتطبيق الآلية الإقليمية للتصدي للجفاف، نظام رصد الجفاف الخاص بها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بدعم تقني تقدِّمه مراكز الخدمات الإقليمية في تايلند والصين والهند.

---

(١٤) *The Asia-Pacific Disaster Report 2017 – Leave No One Behind: Disaster Resilience for Sustainable Development* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.F.16).

(١٥) انظر https://www.unescap.org/intergovernmental-meetings/third-ministerial-conference-space-applications-sustainable-development.

(١٦) ESCAP/MCSASD/2018/2، المرفق الثاني.

٢٤ - وتم أيضا تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ بافتتاح مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات عن الكوارث في طهران بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وهذا المركز بمثابة مستودع للمعارف والمعلومات لجميع البيانات المتصلة بالكوارث في المنطقة، وسيقدم للبلدان والمنظمات في المنطقة خدمات إعلامية عن الكوارث العابرة للحدود. ويوفر المركز أيضاً تنمية القدرات عن طريق أدوات إدارة المعارف مثل منصات التعلم الإلكتروني والوحدات التدريبية[١٧].

تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

٢٥ - لا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ المنطقةَ الأكثر استهلاكاً للموارد في العالم، وتخلّف مناطقها الحضرية كميات متزايدة من النفايات. ومنذ عام ٢٠١٥، لم يحرز أي تقدم - لا بل حصل تراجع - في جميع أنحاء المنطقة فيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتشجيع استخدامها المستدام والمحافظة على التنوع البيولوجي، وإن صحة المحيطات آخذة في التدهور. وهذه المنطقة مسؤولة عن أكثر من نصف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، ولا ينفك مستوى هذه الانبعاثات يتزايد.

٢٦ - وتتجسد هذه التحديات البيئية في تكاليف اقتصادية كبيرة وتؤثر سلباً على الصحة البشرية وسبل العيش، وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما أشارت إليه لجنة البيئة والتنمية التي عقدت دورتها الخامسة في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨[١٨]. وشددت هذه اللجنة على فوائد التعاون الإقليمي في عدد من المجالات، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان، والسياحة الإيكولوجية، والتلوث الجوي العابر للحدود، وإدارة المحيطات، والكوارث الطبيعية، واقترحت استحداث منصة للكفاءة في استخدام الموارد[١٩]. وأبرزت هذه اللجنة أهميةَ تحقيق الأهداف وأهميةَ المجالات ذات الأولوية المحددة في الإعلان الوزاري المتعلق بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧[٢٠] الذي اعتُمد في الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ في إطار مؤتمر القمة الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالبيئة، والتي عقدها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ حول موضوع ”نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ كفؤة من حيث استخدام الموارد وخالية من التلوث“. وأهيب أيضاً بالأمم المتحدة والشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة إلى مواصلة دعم الاستراتيجيات الوطنية ووسائل التنفيذ.

٢٧ - ولتدارك التدهور السريع في صحة محيطات المنطقة، شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تنفيذ مجموعة من الشراكات والمبادرات. وأنشأت الأمانة شراكة حسابات المحيطات من أجل ضمان تنسيق الدعم المقدم للقدرات الإحصائية والإدارية. وأشرفت أيضاً على وضع إطار إحصائي ودليل توجيهي لحسابات المحيطات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهذا ما نوَّهت به اللجنة الإحصائية

(١٧) انظر https://apdim.unescap.org/.

(١٨) انظر https://www.unescap.org/intergovernmental-meetings/committee-environment-and-development-fifth-session.

(١٩) ESCAP/CED/2018/4، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.unescap.org/sites/default/files/CED5_4E.pdf.

(٢٠) E/ESCAP/MCED(7)/6.

في الأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين[٢١]. واستعانت الأمانة بأكثر من ٨٠ خبيرا لتقديم إسهامات في الدليل وحصلت على تمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل دعم مواصلة تطوير المنهجيات والمشاريع النموذجية على الصعيد الوطني.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، أنشأت الأمانة شبكة من الممارسين تسمى ''أصدقاء المدن المطلة على المحيطات''، وشجعت خبراء في ميادين إدارة المحيطات، والمحافظة على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، والقدرة على الصمود في المناطق الحضرية، وتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على تكييف التنمية الحضرية المستدامة مع نظم البلدان الجزرية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمَ المشروعُ التجريبي ''اكتمال الدائرة'' الحكومات الوطنية والمحلية في تايلند والهند من أجل الحد من كمية النفايات البلاستيكية المفرّغة في المحيطات. ونظمت الأمانة أيضاً بالتعاون مع الوكالات الراعية لمجتمعات العمل من أجل المحيطات والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمحيطات الاحتفال بيوم آسيا والمحيط الهادئ الأول للمحيطات بهدف متابعة الالتزامات الطوعية التي تعهدت بها المنطقة فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وتسريع العمل من أجل صحة المحيطات.

٢٩ - ومن أجل التصدي للتحدي المتزايد المتمثل في تلوث الهواء، أقام أعضاء البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨[٢٢]. وهذه الشراكة بمثابة إطار طوعي للتصدي للتلوث الجوي العابر للحدود في شمال شرق آسيا، وتغطي ملوثات متعددة، ومن المتوقع، في جملة أمور، أن تعزز التعاون القائم على العلوم والموجَّه نحو السياسات، والمعرفة بالجوانب البيئية والصحية المرتبطة بتلوث الهواء، وأن تساهم في وضع السياسات الوطنية ودون الإقليمية ذات الصلة.

الاتصال الإلكتروني من أجل خطة عام ٢٠٣٠

٣٠ - كان التكامل والتعاون الإقليميان محركاً رئيسياً للتقدم المحرز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العقود الماضية، ويمكن أن يكون لهما دور حاسم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويمثل الربط الإلكتروني عنصراً رئيسياً من عناصر التكامل والتعاون الإقليميين ومن شأن تعزيزه أن يدعم المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تشجيع الاتصال الإلكتروني اتباع نهج متكامل وشامل من أجل تحرير التجارة والاستثمار في السلع والخدمات، وتيسير التجارة وتطوير النقل المستدام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكات البنى التحتية للطاقة. ويستلزم ذلك تنسيق السياسات الإقليمية والوطنية، وسد الثغرات في البنى التحتية، وكفالة اتساق المعايير التقنية، وتزامن الإجراءات التنفيذية، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها، ومواءمة القواعد والأنظمة التي تنظم النقل العابر للحدود. وترد في الفقرات الواردة أدناه لمحة عامة عن عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٢١) E/2018/24-E/CN.3/2018/37.

(٢٢) NEASPEC/SOM(22)/8، متاحة من خلال الرابط التالي: http://www.neaspec.org/article/neaspec-22nd-senior-officials-meeting-som.

التجارة والاستثمار

٣١ - تظلُّ منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر شريك تجاري على الصعيد العالمي في تجارة السلع، حيث تُسجل ٣٩,٨ في المائة من صادرات السلع العالمية و ٣٦,٥ في المائة من واردات السلع العالمية. وفي عام ٢٠١٧، تجاوزت المنطقة مرة أخرى معدل النمو التجاري العالمي، وسجلت معدلات نمو ثنائية الأرقام بلغت ١١,٥ في المائة للصادرات و ١٥ في المائة للواردات. بيد أن تصاعد التوترات التجارية أضرَّ بمناخ التجارة والاستثمار، مما تسبب بزيادة أوجه عدم اليقين والتقلبات في الأسواق العالمية وتباطؤ تجارة السلع في عام ٢٠١٨[٢٣].

٣٢ - ويبين تحليل أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أن التوترات التجارية الحالية ستتسبب في آثار ضارة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن المتوقع أن تتباطأ التدفقات التجارية، ولا سيما في الأجل القصير، إذا عطلت التوترات الجغرافية السياسية سلاسل الإمداد القائمة وقوَّضت ثقة المستثمرين. ومن المتوقع أن تتأثر بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بسبب خسارة كبيرة في طلب الصين على المنتجات الوسيطة والسلع الأساسية. وقد يتراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي ٢١٥ بليون دولار، ويتراجع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بقرابة ٦٠ بليون دولار. وفيما يتصل بالتوترات التجارية الطويلة الأمد، قد ترتفع تكلفة الآثار السلبية إلى حوالي ٤٠٠ بليون دولار على الصعيد العالمي[٢٤].

٣٣ - وإزاء هذه الخلفية، عقدت لجنة التجارة والاستثمار دورتها السادسة في بانكوك في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩[٢٥]، وأشارت إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن تخفف من تفاقم التوترات التجارية وأوجه عدم اليقين في السياسات العالمية من خلال المضي قدماً بالتكامل الإقليمي ومصاحبته بجهود لتبسيط التجارة وإضفاء الطابع الرقمي عليها وتحسين بيئة الأعمال[٢٦]. ويجب أن تكون السياسات التكميلية، مثل تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية والعمل والتعليم، المصممة لدعم الأشخاص المتضررين من التوترات التجارية، في صدارة جدول أعمال صناع السياسات ليتسنى للمنطقة مواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولاحظت لجنة التجارة والاستثمار أن التنمية التجارية في بعض البلدان تعرقلها محدودية تنويع المنتجات، والعزلة عن الأسواق العالمية، وضعف البنى التحتية، ومحدودية الوصول إلى التمويل، والافتقار إلى مرافق الاختبار من أجل الامتثال للتدابير غير الجمركية، ورداءة الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغياب بيئة تمكينية لدعم تطوير التجارة، وخصوصاً التجارة اللاورقية والتجارة الإلكترونية.

٣٤ - ومن أجل التعجيل بتنفيذ تدابير تيسير التجارة الرقمية، اعتمد أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط

---

(٢٣) *Asia-Pacific Trade and Investment Report 2018: Recent Trends and Developments* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.F.3).

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) انظر https://www.unescap.org/intergovernmental-meetings/committee-trade-and-investment-sixth-session.

(٢٦) ESCAP/CTI/2019/9، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.unescap.org/sites/default/files/CTI_9%20Committee%20report_E.pdf.

الهادئ[٢٧]. ولقد صُـمِّم هذا الاتفاق الإطاري ليكون أداة شـاملة متاحة للبلدان من جميع مسـتويات التنمية من أجل زيادة قدرتها على المشاركة في التجارة اللاورقية العابرة للحدود. ويمكن أن يساعد التطبيق الكامل للتجارة اللاورقية العابرة للحدود في خفض تكاليف التجارة بنسـبة تزيد على ٢٥ في المائة في المتوسـط في جميع أنحاء المنطقة، مما يسـفر عن تحقيق وفورات تُقدَّر بحوالي ١,٢ تريليون دولار. ويمكن أن يتراوح تقليص التكاليف التجارية من ١٠ إلى ٤٠ في المائة تبعاً لحالة تنفيذ كل بلد لتدابير تيسـير التجارة الرقمية[٢٨]. وكانت أذربيجان أول بلد ينضـم إلى الاتفاق الإطاري في آذار/مارس ٢٠١٨. وخمسـة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي وقعت على الاتفاق بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهي أرمينيا وجمهورية إيران الإسـلامية وبنغلاديش والصـين وكمبوديا، تنفذ حالياً عمليات التصـديق الداخلية. وتقدم الأمانة الدعم للدول الأعضاء التي ترغب في الانضمام إلى الاتفاق الإطاري، وقد دعمت مشاركة مسؤولين من بلدان مهتمة بالانضمام في أنشطة تدريبية وحلقات عمل.

النقل

٣٥ - يكتسـي النقل أهمية بالغة بالنسـبة للتنمية الاقتصـادية. ولقد تَحقق توليد الثروة في القرون القليلة الماضـية بالتزامن مع الخطوات السـريعة التي خطاها مجال النقل. وعلى الرغم من اسـتمرار إسـهام النقل في التنمية الاقتصـادية، فآثاره السلبية أصبحت أكثر وضوحاً. ويسـهم النقل في ربع الانبعاثات العالمية، وتمثل الانبعاثات من النقل بالطرق البرية ثلاثة أرباع هذه الحصـة. وتشـكل حوادث الطرق تحدياً كبيراً: ففي منطقة آسـيا والمحيط الهادئ، يقتل شـخص كل ٤٠ ثانية في حوادث الطرق. وتتسـبب الخسـائر في الوقت وتكاليف النقل الناتجة عن الازدحام في تكلفة اقتصادية تتراوح بين ٢ و ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة كل عام. وغالباً ما تتجاوز مسـتويات تلوث الهواء في معظم بلدان المنطقة العتبات التي حددتها منظمة الصـحة العالمية، مما يشـكل خطراً شـديداً على الصـحة. وتبين هذه التحديات بوضـوح الحاجة إلى جعل النقل أكثر استدامة ليتسنى له الإسهام بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٦ - وبغية التصـدي لهذه التحديات، عقدت لجنة النقل دورتها الخامسـة في بانكوك في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨[٢٩]. وأقرَّت بأن ربط شـبكات النقل بفعالية بالغ الأهمية لتعزيز مكانة المنطقة في التجارة العالمية ودعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولاحظت لجنة النقل أن الابتكار واستخدام التكنولوجيا الناشئة يمكن أن يؤديا دوراً هاماً في تحقيق الترابط المستدام. وسلطت الضوء أيضاً على أن تحول وسائل النقل إلى وسائل أكثر مراعاة للبيئة، مثل السكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، يمكن أن يحد من الطلب على الوقود الأحفوري في قطاع النقل، ويسـاهم في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتلوث الهواء، ويعزز النقل المتنوع الوسائط[٣٠].

---

(٢٧) United Nations, C.N.598.2016.TREATIES-X.20 (Depositary Notification).

(٢٨) *Digital Trade Facilitation in Asia and the Pacific*, Studies in Trade, Investment and Innovation No. 87 (United Nations publication, Sales No. E.18.II.F.10).

(٢٩) انظر: https://www.unescap.org/intergovernmental-meetings/committee-transport-fifth-session.

(٣٠) ESCAP/CTR/2018/8.

٣٧ - وتحقيقاً لهذه الغاية، يُوفر الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطريق الآسيوي السريع[٣١]، والاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا[٣٢]، والاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة[٣٣]، إطاراً مؤسسياً يمكن بناء عليه تحديد السياسات والإجراءات ذات الصلة بصورة جماعية. وتم التفاوض بشأن هذه الاتفاقات الحكومية الدولية الثلاثة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تهيئة مزيد من التقارب الجماعي في المقصد من أجل تنفيذ برامج عالمية وإقليمية متعددة الأطراف، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وتدير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية هذه الاتفاقات، وتعقد اجتماعات الأفرقة العاملة المنشأة وفقاً للأحكام القانونية لكل اتفاق منها، وتستحدث أدوات ومشاريع ومبادئ توجيهية لتنفيذها. ولقد يسَّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً التوقيع على الاتفاق الحكومي الدولي بشأن النقل الدولي البري على طول شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية بين حكومات الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا.

٣٨ - ولمساعدة الحكومات الوطنية والمحلية على تطوير نظم نقل أكثر استدامة في المناطق الحضرية السريعة النمو في المنطقة، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مؤشر النقل الحضري المستدام. ويُستخدم المؤشر لإيجاز وتتبع ومقارنة أداء نظم النقل الحضري المستدام في المدن. ويستند المؤشر إلى عشر مؤشرات تمثل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنقل الحضري المستدام، وتشمل جوانب التخطيط وتيسُّر الوصول والسلامة والجودة والموثوقية ويسر التكلفة والانبعاثات. وقدَّمت الأمانة التدريب من أجل دعم تطبيقه في عشر مدن في إندونيسيا، وبنغلاديش، وسري لانكا، وفيجي، وفييت نام، ونيبال، والهند. وإدراكاً لقيمة مؤشر النقل المستدام، أوصت لجنة النقل في دورتها الخامسة بمواصلة تطويره والتشجيع على استخدامه في جميع أنحاء المنطقة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٩ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي ''بنية تحتية شاملة''، وقطاع ينمو بسرعة، وعامل ذو أهمية بالغة للمساعدة في تحقيق التنمية. وتشكل البنية التحتية والتطبيقات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تيسر الخدمات المالية والنقل والتجارة، أسس الاقتصاد الرقمي، وتشجع على الابتكارات والتحولات المجتمعية النوعية. وتحظى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا بتقدير واسع النطاق بالنظر إلى قدرتها على الوصول إلى المناطق النائية والريفية عن طريق الأجهزة المحمولة والأجهزة الساتلية وتقديم الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمعلومات الزراعية والإنذارات بالكوارث التي يمثل الوقت عاملا حرجا فيها. وقد استُخدمت لتحسين رصد وفهم التدهور البيئي، واستغلال الموارد الطبيعية، والحوادث المرتبطة بتغير المناخ. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي بنية تحتية أساسية وصناعة وأداة حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٤٠ - ومع ذلك، لا تزال اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ نسمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أقل بكثير مما هي عليه في أوروبا وأمريكا الشمالية وتظلُّ دون المتوسط العالمي البالغ ١٢,٤ اشتراكا. وزادت الاقتصادات المتقدمة في المنطقة من عدد اشتراكاتها ونوعية شبكاتها للنطاق

(٣١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2323, No. 41607.

(٣٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2596, No. 46171.

(٣٣) United Nations, *Treaty Series*, No. 53630.

العريض. بيد أنه لا يزال لدى ١٨ عضوا من أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أقل من اشتراكين في النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ نسمة، وهذا الوضع لم يتغير كثيراً خلال العقد الماضي[٣٤].

٤١ - ومع وضع هذه التحديات في الاعتبار، عقدت لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار دورتها الثانية في بانكوك في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨[٣٥]، ودعت إلى إيلاء الأولوية لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تعزيز الربط الإقليمي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٣٦]. وفي هذا الصدد، أقرَّت اللجنة بأهمية مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لآسيا والمحيط الهادئ.

٤٢ - وتهدف مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لآسيا والمحيط الهادئ إلى زيادة توافر خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، والقدرة على تحمل تكلفتها في جميع أنحاء المنطقة، من خلال تعزيز البنية التحتية الأساسية للإنترنت. وتشمل المبادرة التي تديرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، خرائط إقليمية للإنترنت، جرى إعدادها مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحليل السياسة العامة لدعم البلدان في تطوير حيز إقليمي سلس للمعلومات والاتصالات. ووضع أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية خطة رئيسية لطريق المعلومات الفائق السرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتوجيه تنفيذها والتعجيل به. وأعطت اللجنة الآن موافقتها لتحديث الخطة الرئيسية للأعوام الأربعة القادمة (٢٠١٩-٢٠٢٢) كمخطط لتوجيه المرحلة التالية من التنفيذ.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

مستقبل في متناول اليد: تقييم تكلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٣ - على النحو المبين في الفصل السابق، تحقَّق نمو اقتصادي سريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على حساب تعاظم أوجه عدم المساواة والتدهور الشديد للبيئة، ومن غير المرجح أن تحقق المنطقة معظم أهداف التنمية المستدامة في ظل سيناريو بقاء الأمور على حالها. ويلزم إحداث تغيير في العقليات وتوجيه السياسة العامة، والابتعاد عن التركيز فقط على النمو الاقتصادي أو ''الرخاء'' للاستثمار في ''كوكب الأرض'' و ''سكانه''.

٤٤ - ويظهر أحدث بحث أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أن الاحتياجات الاستثمارية لتنفيذ هذا التغيير كبيرة، ولكنها قابلة للتحقيق. وتعرض *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٩: طموحات تتجاوز النمو* التي أجرتها اللجنة تقييما شاملا للاستثمار اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بحلول عام ٢٠٣٠، وتُقدِّر أنه يلزم مبلغ ١,٥ تريليون دولار إضافي سنويا للقضاء على الفقر والجوع، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الجيد، وتهيئة البنى التحتية

(٣٤) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "Artificial intelligence and broadband divide: state of ICT connectivity in Asia and the Pacific – 2017" (Bangkok, 2017)، متاح من خلال الرابط التالي: https://www.unescap.org/sites/default/files/StateofICT2017_16Jan2018.pdf.

(٣٥) انظر https://www.unescap.org/intergovernmental-meetings/committee-information-and-communications-technology-science-technology-and-innovation-second.

(٣٦) ESCAP/CICTSTI/2018/9.

وتوف
والعي
عام
١٦

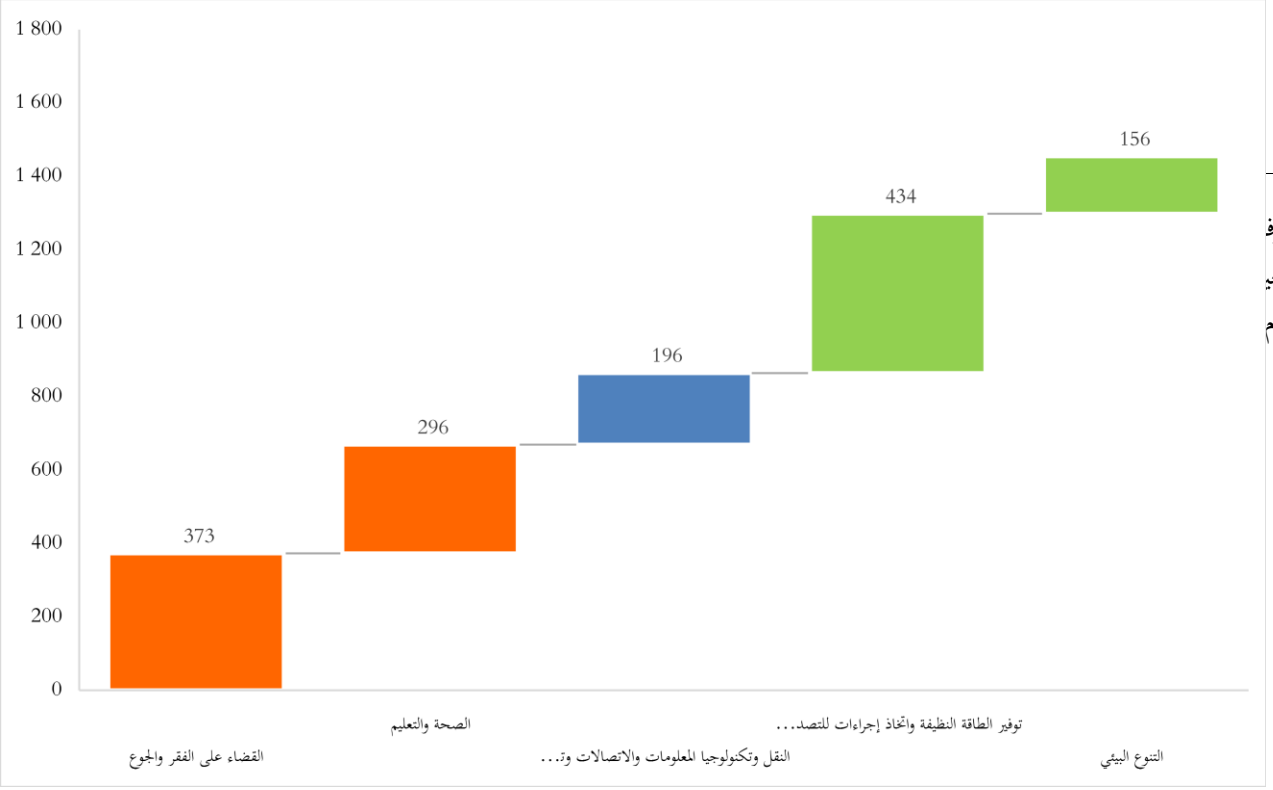

الشكل الثاني

مجموع فجوات الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: متوسط فجوة الاستثمار السنوية، للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٦)

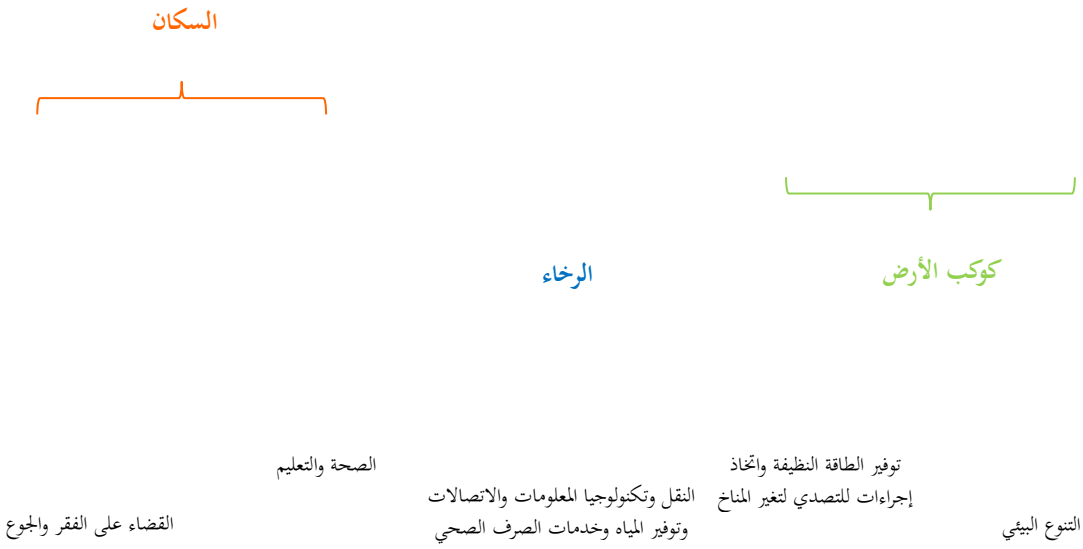

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(٣٧) United Nations publication, Sales No. E.19.II.F.6.

٤٥ - وهذه ”الطموحات التي تتجاوز النمو“ ميسورة التكلفة إلى حد كبير لدى معظم بلدان المنطقة، بالنظر إلى توفر الموارد العامة والخاصة. وفي المتوسط، يعني ذلك استثمار أقلّ من دولار واحد يوميا للشخص الواحد. ومع ذلك، لن يتم تقاسم هذه التكاليف بالتساوي. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى استثمار ما لا يقلُّ عن ضعف متوسط الاستثمار الإقليمي - بين دولارين وثلاثة دولارات للشخص الواحد يوميا. ثم إن الشراكات التنموية القوية والتعاون الإقليمي ضروريان لكفالة أن تكمل جميع البلدان هذه المسيرة الهامة.

الاستفادة من وسائل التنفيذ من خلال خريطة الطريق الإقليمية لأغراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

البيانات والإحصاءات

٤٦ - إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، يوفر للحكومات والاقتصاد والجمهور بيانات عن الوضع الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي والبيئي. وتندرج الإحصاءات الرسمية في صميم المؤشرات التي ترصد التقدم المحرز في خطة عام ٢٠٣٠، وتزداد الطلبات على النظم الإحصائية الوطنية مع توجيه دعوات عاجلة للإصلاح وتنمية القدرات من أجل تلبية الطلبات المتزايدة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠.

٤٧ - وإدراكاً لضرورة تقديم دعم الحكومة بأكملها لتعزيز الإحصاءات الرسمية لخطة عام ٢٠٣٠، اعتمدت لجنة الإحصاءات التي عقدت دورتها السادسة في بانكوك في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨[٣٨]، الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب[٣٩] بالاستناد إلى الرؤية الجماعية وإطار العمل الجماعي للأوساط الإحصائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للنهوض بالإحصاءات الرسمية لأغراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠[٤٠]. ويدعو الإعلان الحكومات إلى التعهد بتسعة التزامات لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية وتحويلها دعما لخطة عام ٢٠٣٠. ويدعو أيضا الجهات الشريكة في التنمية إلى دعم النظم الإحصائية الوطنية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى تيسير تنفيذها.

٤٨ - واستجابة لهذا النداء العاجل، كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في الطليعة على مستوى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بتعزيز نظمها الإحصائية وقدرتها على الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المحاسبة البيئية. وهي تقدم هذا الدعم من خلال الخدمات الاستشارية الإقليمية وحلقات العمل لبناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. ففي بوتان، على سبيل المثال، دأبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية على دعم الحكومة في استخدام أدلة أكثر موثوقية وفي الوقت المناسب عن السكان المعرَّضين للتخلف عن الركب من أجل رسم السياسات وصنع القرارات استنادا إلى الأدلة كجزء من النتائج المتفق عليها لإطار الشراكة الحالية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل بوتان (٢٠١٨-٢٠٢١).

(٣٨) انظر https://www.unescap.org/intergovernmental-meetings/committee-statistics-sixth-session.

(٣٩) ESCAP/CST/2018/7.

(٤٠) E/ESCAP/CST(5)/1/REV.1.

٤٩ - واعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أيضا إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ[٤١]. ويوفر السجل المدني والإحصاءات الحيوية للأفراد الاعتراف الرسمي والوثائق اللازمة لإثبات هوياتهم القانونية وعلاقاتهم الأسرية وحالتهم المدنية. وهذه الوثائق ضرورية للأفراد من أجل ممارسة مختلف الحقوق القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمكنهم من الحصول على خدمات من قبيل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ولقد تيسَّر إطار العمل الإقليمي هذا بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى في التنمية، وكذلك مع المجتمع المدني. ويتولى فريق توجيهي يتألف من ٢٢ حكومة وثماني جهات شريكة في التنمية مراقبة التنفيذ وتضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بتنسيقه.

التكنولوجيا

٥٠ - مع بدء الثورة الصناعية الرابعة - وهي ثورة تتميز باختراقات تكنولوجية رائدة مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي والطباعة الثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء - سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لهذه التكنولوجيات الرائدة أن تُسخَّر من أجل المجتمع والبيئة إذا أُريد تلبية طموحات خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠.

٥١ - وتتيح التكنولوجيات الرائدة عددا وافرا من الفرص. ومن وجهة النظر الاقتصادية، يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيات والابتكارات في عمليات الإنتاج إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية وتوسيع نطاق إمكانيات الإنتاج. ومن حيث التأثير الاجتماعي، يمكن أن تغير التكنولوجيات الرائدة تقديم الخدمات العامة، وتحد من عدم المساواة وتدعم الإدماج. ومن منظور بيئي، يمكن استخدامها للتصدي للتغيرات البيئية المتطورة بشكل وقائي. ومع ذلك، تبرز تحديات فيما يتعلق بأثر التكنولوجيات الرائدة على الوظائف ومستقبل العمل، والمسائل الأخلاقية، والاعتبارات التنظيمية، والفجوة الرقمية الحالية والتي من المحتمل أن تتسع مما يؤدي إلى مزيد من التباينات.

٥٢ - وآسيا والمحيط الهادئ منطقة رائدة في تطوير التكنولوجيات الرائدة، ومن المتوقع أن تكون ”سوقا مستقبلية“ بارزة. وكانت حكومات المنطقة كذلك في طليعة وضع السياسات الابتكارية من أجل هذه الخطة. وهذا الموقف المتميز يعني أن الفرصة سانحة أمام الحكومات في المنطقة لكي تحدد دور التكنولوجيات الرائدة ونطاقها.

٥٣ - ومع أن لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار سلَّمت بهذه الفرص، فقد حذَّرت في دورتها الثانية من أن محدودية الموارد والقدرات البشرية والمؤسسية في العديد من البلدان النامية تمثل تحديات أمام الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء في وضع سياساتها واستراتيجياتها وخرائطها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بهدف تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة بشكل فعال[٤٢].

(٤١) E/ESCAP/RES/71/14.

(٤٢) ESCAP/CICTSTI/2018/9.

رابعا – تسليط الضوء على المتابعة والاستعراض الإقليميين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥٤ – إن المتابعة والاستعراض الفعّالين يشكلان ركيزة أساسية لخطة عام ٢٠٣٠. وتؤكد الفقرات ٧٩ و ٨٠ و ٨٢ من خطة عام ٢٠٣٠ مبادئ المتابعة والاستعراض على جميع المستويات. وتنص المبادئ على أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن عمليتي المتابعة والاستعراض اللتين ينبغي أن تتسما بالانفتاح والشمول والمشاركة والشفافية والصرامة وأن تسترشد بتقييمات وبيانات قطرية.

٥٥ – وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يشكل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة حجر الزاوية في المتابعة والاستعراض الإقليميين لخطة عام ٢٠٣٠. ولقد عُقد المنتدى الافتتاحي في أيار/مايو ٢٠١٤، واعتمدت اختصاصاته في عام ٢٠١٧ عقب مشاورات مكثفة. وفي تلك السنة، ألحقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، بموجب قرارها ١/٧٣، المنتدى بهيكل مؤتمراتها. واعتمدت اللجنة أيضًا القرار ٩/٧٣ المتعلق بخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥٦ – ولقد جرت مواءمة موضوع أهداف التنمية المستدامة واستعراضها في منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وإدماجهما فيه. وتتولى مختلف كيانات الأمم المتحدة تنسيق وتنظيم موائد مستديرة تتناول الأهداف المحددة قيد الاستعراض سنويا. ويشمل المنتدى التبادلات بين البلدان التي تعدُّ استعراضات وطنية طوعية والبلدان التي قدَّمت بالفعل هذه الاستعراضات. ويستعرض أيضا التقدم المحرز في خريطة الطريق الإقليمية.

٥٧ – وتنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة بالتعاون مع آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ التي تضم أكثر من ٣٠ هيئة تابعة للأمم المتحدة وكيانات مرتبطة بها. وتتلقى عملية المتابعة والاستعراض الدعم بقوة أيضا من خلال تعاون الأمانة مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك دوائر الأعمال والحكومات المحلية والمجتمع المدني. ولقد أتاحت آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٤٣] تمثيل الجهات صاحبة المصلحة وإسهامها في الدورات المتعاقبة للمنتدى. ويسترشد المنتدى أيضا بالمدخلات والعمليات دون الإقليمية التي تساعد على تسخير العديد من برامج التنمية في جميع أنحاء المنطقة، مثل أُطر عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

٥٨ – وتسترشد مداولات منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة بدراسات تحليلية رئيسية، مثل ”التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“ الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الذي يستخدم منهجيات إحصائية فريدة لاستعراض التقدم الحالي والمتوقع بشأن أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك التقرير المواضيعي الذي اشترك في إعداده كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي.

٥٩ – واقترح التقرير المواضيعي لعام ٢٠١٩، المعنون ”تسريع وتيرة التقدم: اتساق منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالتمكين والإدماج والمساواة“، إطارا يتألف من أربعة عناصر تآزرية ضرورية للنهوض بالإدماج

(٤٣) انظر http://asiapacificrcem.org/.

والتمكين والمساواة تشمل الحقوق والعدالة، والمعايير والمؤسسات، والموارد والقدرات، والمشاركة والتعبير عن الرأي. وخلص واضعو التقرير إلى أن تفاعلات تغير المناخ مع الدوافع الكامنة وراء عدم المساواة تولِّد أشكالا جديدة من مواطن الضعف. ولتمويل التنمية، يمكن أن يعزز تطبيق منظور التمكين والإدماج على الضرائب جهود تعبئة الموارد مع المساعدة على التصدي لأوجه عدم المساواة في المنطقة. ويمكن أن تحسن المشاركةُ المدنية المعززة المساءلةَ والثقةَ في المؤسسات مع ضمان الاستجابة في اتخاذ القرارات. ويخلص واضعو التقرير إلى أن التشجيع على التمكين والإدماج نهجان ضروريان للحد من عدم المساواة والإسراع بإحراز تقدم في تحقيق مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة؛ ومع ذلك، فالأمر يتطلب وضع خطة سياسات شاملة(٤٤).

٦٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تشغيل ”بوابة أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ“(٤٥)، وهي موقع شبكي يوفر للجمهور إمكانية الاطلاع على البيانات والإحصاءات المتاحة عن المؤشرات الخاصة بالحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الدول الأعضاء في منطقة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال التحديد الواضح للمجالات التي يُحرز فيها تقدم، وتلك التي تحتاج إلى التعجيل، وتلك التي تسير فيها المنطقة في الاتجاهات الخاطئة، تعمل البوابة كمصدر بالغ الأهمية لجميع الجهات صاحبة المصلحة لتحسين تحديد أولويات السياسات والبرامج والاستثمارات من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، فإن ”مكتب المساعدة المعني بأهداف التنمية المستدامة“(٤٦) هو مركز خدمة جامع على شبكة الإنترنت يوفر إمكانية الحصول على الأدوات والمنتجات المعرفية والخبرات والمشورة والفرص المتاحة للتعلم من الأقران والتعاون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب من خلال مجالات مواضيعية تشمل عددا وافرا من المواضيع.

٦١ - وعلى الصعيد الوطني، تُقيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية شراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل دعم البلدان في إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويشمل ذلك دعم مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة في عملية الاستعراض على الصعيد الوطني. وقُدِّمت المساعدة التقنية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى العمليات الوطنية، بالتعاون مع مركز بانكوك الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، والمنسقين المقيمين لدعم إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في بالاو وتركمانستان وتونغا وتيمور - ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وفانواتو وفيجي وفييت نام وكازاخستان وكمبوديا وكيريباس ومنغوليا وناورو. وقد يسَّرت هذه المساعدة العمليات القائمة على المشاركة التي تحشد طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة من مختلف الوزارات المختصة ومنظمات المجتمع المدني بشأن بناء القدرات والروابط بين القطاعات، بما يفضي إلى فعالية متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٩، احتلت متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ مركز الصدارة في الدورة السنوية للجنة. وبعد أن تقرر أن تشترك اللجنة ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة في الموضوع

(٤٤) United Nations, Asian Development Bank and United Nations Development Programme, *Accelerating progress: An empowered, inclusive and equal Asia and the Pacific* (Bangkok, 2019).

(٤٥) انظر http://data.unescap.org/.

(٤٦) انظر http://sdghelpdesk.unescap.org/.

نفسه وذلك في السنوات التي يجتمع فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، ستعقد الدورة الخامسة والسبعون للجنة في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ حول موضوع ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“[٤٧]. وستسترشد المداولات بدراسة موضوعية بعنوان ”سد الفجوة: التمكين والإدماج في آسيا والمحيط الهادئ“[٤٨]. ويركز التقرير على ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة الستة قيد الاستعراض في عام ٢٠١٩، وهي الهدف ٤ المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف ٨ المتعلق بالعمل اللائق، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من انعدام المساواة. واستنادا إلى تحليل البيانات الوارد من ٢٧ دولة نامية من الدول الأعضاء باللجنة الاقتصادية والاجتماعية، خلص واضعو التقرير إلى وجود عدد قليل من مؤشرات التمكين الأساسي لدى الفئات المحرومة. وكانت هذه المؤشرات في البلدان التي وُجدت فيها أبرز في مجال التعليم منها في مجالي التوظيف والدخل. وخلص واضعو التقرير أيضا إلى أن المؤسسات القوية والأطر القانونية ضرورية من أجل تعزيز الإدماج والتمكين، في حين أن مستوى التنمية الاقتصادية لا يحدد بالضرورة قدرة البلد على تحقيق المساواة للجميع.

خامسا - الاستفادة من الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٦٣ - أكدت الدول الأعضاء أهمية الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة بوصفها أحد المبادئ الرئيسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في الديباجة وكذلك في هدف محدد من أهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٧). وواصلت الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ الإقرار بدور الشراكات، ولا سيما بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والشراكات الدولية والإقليمية، باعتبارها عنصرا بالغ الأهمية في السعي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة ضمن خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ. ولقد واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، إقرارا منها بأن الشراكات تندرج في صميم خطة عام ٢٠٣٠، توسيع نطاق الشراكات مع جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك الحكومة على جميع المستويات، والكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمصارف الإنمائية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال.

٦٤ - وتقدِّم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدعم إلى الدول الأعضاء في سعيها إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف على الصعيد دون الإقليمي. ففي جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بتعزيز التعاون وتوسيع نطاق الدعم المقدم لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال رؤية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أيَّد أعضاء الرابطة تقريرا عن أوجه التكامل بين الخطتين الإنمائيتين[٤٩] أعدَّته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع حكومة تايلند وأمانة الرابطة، وشرعوا في تنفيذ التوصيات الواردة فيه. وفي وسط آسيا، كررت البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا مسؤوليتها عن البرنامج من خلال ترسيخ مكانته كمنتدى لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ووافق مجلس إدارة البرنامج، في دورته الثالثة عشرة المعقودة في ألماتي، كازاخستان، في

(٤٧) انظر https://www.unescap.org/commission/75/index.

(٤٨) United Nations publication, Sales No. E.19.II.F.8.

(٤٩) United Nations, *Complementarities between the ASEAN Community Vision 2025 and the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development: A Framework for Action* (Bangkok, 2017).

٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨[٥٠]، على مواصلة تعزيز البرنامج من خلال إعادة مواءمة أهداف وغايات أفرقته العاملة المواضيعية الستة مع الأولويات دون الإقليمية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا.

٦٥ - ويتجلّى الالتزام بالشراكات في المنطقة أيضا في زيادة الزخم من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي زيادة الدعم المقدم للعمل المتعدد الأطراف الرامي إلى مواجهة التحديات التقنية أو التمويلية. وبدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أنشئ منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمديرين العامين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويوفر المنتدى منبرا لتحسين عملية تنسيق توجيه المساعدة التقنية إلى الشركاء الجنوبيين في المنطقة. وقد عقد الاجتماع الأول للمنتدى في حزيران/يونيه ٢٠١٨[٥١] بالتزامن مع اجتماع تشاوري إقليمي لاستعراض اتجاهات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وما يفرضه من تحديات وما يتيحه من فرص، وشارك في تنظيمه كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحكومة تايلند. وبناء على نتائج الجلسة الافتتاحية، عقدت دورة غير رسمية للمنتدى بالشراكة مع حكومة إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في إطار المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٨ لمناقشة أولويات المنطقة في الفترة السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٦ - وآلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، التي تضم ٣٤ هيئة تابعة للأمم المتحدة والكيانات التابعة لها، بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي، هي الآلية الرئيسية المعنية بتعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٨، تُنظم اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشكل مشترك أو متعاقب بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة. وتركز الآلية على المجالات الرئيسية للتعاون الإقليمي من خلال أفرقة العمل المواضيعية السبعة[٥٢] التي تتوافق مع مجموعات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

٦٧ - فعلى سبيل المثال، بدأ فريق العمل المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إجراء الاستعراض الإقليمي للبيانات الجنسانية وتحليل حالة الفتيات في آسيا والمحيط الهادئ ونظم سلسلة من حلقات العمل التدريبية بشأن الإحصاءات الجنسانية بهدف تعزيز القدرات الوطنية على جمع إحصاءات مصنفة بشأن الجوانب الجنسانية لجميع أهداف التنمية المستدامة. ونفذ فريق العمل المواضيعي المعني بالمجتمعات المستدامة عمليات مسح للأنشطة الإقليمية أو المتعددة الأقطار المتعلقة بالشباب وشيخوخة السكان، والهجرة الدولية والتوسع الحضري، الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى تقديم المزيد من الدعم المنسق والفعال إلى الدول الأعضاء. وصمم فريق العمل المواضيعي المعني بالنمو المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد مشاريع مشتركة لدعم تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة بشأن البيئة وتغير المناخ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

(٥٠) انظر https://www.unescap.org/events/thirteenth-session-speca-governing-council.

(٥١) انظر https://www.unescap.org/events/inaugural-session-asia-pacific-dg-forum.

(٥٢) تتألف آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من أفرقة العمل المواضيعية المعنية بما يلي: الإحصاءات؛ المجتمعات المستدامة؛ التنمية الشاملة للجميع والقضاء على الفقر؛ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها؛ النمو المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد؛ التعليم في عام ٢٠٣٠ وما بعده.

٦٨ - ومن أجل تحفيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، عززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية شراكتها مع القطاع الخاص. والآلية الرئيسية للتعاون مع الشركات هي شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية[٥٣]، وهي تجمع بين المسؤولين التنفيذيين والممثلين للشركات الرائدة في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ. وتعمل الشبكة بوصفها قوة للتغيير في الشركات وشريكا في الحوار مع الحكومات، وتقدم الردود والتعليقات إلى أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وتسدي المشورة إليها بشأن منظور الشركات لأنشطتها. وتضم الشبكة نحو ١٤٠ عضوا وتنفذ أنشطة محددة من خلال ست فرق عمل معنية بما يلي: الخدمات المصرفية والتمويل؛ الحد من مخاطر الكوارث والمناخ؛ الاقتصاد الرقمي؛ الأعمال التجارية المراعية للبيئة؛ الابتكار والقدرة التنافسية؛ أصحاب الأعمال الحرة من الشباب والنساء.

٦٩ - وتشترك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وشبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة لها في كل عام في تنظيم منتدى الأعمال لآسيا والمحيط الهادئ[٥٤]. وقد هيأ المنتدى منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤ فرصة لمناقشة دور الشركات في التنمية المستدامة وعرض الحلول التي يمكن أن تقدمها الشركات لتلبية الاحتياجات الإنمائية في آسيا والمحيط الهادئ. ويتيح تنظيم المنتدى بحيث يضم جهات صاحبة مصلحة متعددة التعاون الفعال بين صناع السياسات العامة وممثلي الشركات والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ونُظم المنتدى الأخير يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في بورت موريسبي، مسترشدا بالموضوع ”أهداف عالمية وفرص محلية“[٥٥].وسيناقش المنتدى الحلول المستدامة التي يمكن أن تقدمها الشركات لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء في آسيا والمحيط الهادئ.

٧٠ - وعززت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية أيضا الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في سياق إعادة تنظيم اللجنة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واستفاد منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة من قوة المشاركة والتعاون من جانب المجتمع المدني منذ البداية. وفي هذا السياق، عملت الأمانة عن كثب مع الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي تضم أكثر من ٥٤٠ عضوا، لإتاحة تمثيل الجهات صاحبة المصلحة وتقديمها مساهمات فنية في المنتدى. وشجعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أيضا مشاركة المجتمع المدني في العمليات الوطنية لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. فعلى سبيل المثال، ساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على حشد مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في الاستعراضات الوطنية الطوعية المقررة لهذه الدول في عام ٢٠١٩.

٧١ - وتوفر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أيضا حلقة ربط بين المؤسسات البحثية وصناع السياسات العامة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، فإن شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة[٥٦] هي شبكة مفتوحة تضم مؤسسات بحثية وأكاديمية ولها اهتمام قوي بسياسات التجارة والاستثمار والمسائل المتعلقة بالتيسير. وحتى الآن، هناك ٧٥ مؤسسية بحثية وأكاديمية من ٢٥ بلدا في آسيا والمحيط الهادئ ضمن الأعضاء النشطين في هذه الشبكة التي تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إدارتها بالشراكة مع الشركاء الأساسيين وهم: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة

(٥٣) انظر https://esbn.unescap.org/.

(٥٤) انظر https://apbf.unescap.org/.

(٥٥) انظر https://2019.apbf.online/.

(٥٦) انظر https://artnet.unescap.org/.

العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الفرنسية للتنمية ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا. ومن بين الشركاء المرتبطين بها وعددهم ١٢ شريكا البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وتنظم الشبكة حلقات عمل تدريبية ودورات تدريبية عن طريق الإنترنت وتنشر ورقات تقنية وتقارير ومنشورات عن التجارة وأهداف التنمية المستدامة. ويستفيد أعضاء الشبكة من عدد من قواعد البيانات الإقليمية والعالمية ويسهمون فيها، ومنها على سبيل المثال البوابة الإلكترونية لمؤشرات التجارة في آسيا والمحيط الهادئ؛ وقاعدة بيانات اتفاقات التجارة والاستثمار لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وقاعدة بيانات تكاليف التجارة المشتركة بين البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[٥٧].

سادسا - الاستنتاجات

٧٢ - على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في السنوات الأخيرة، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحاجة إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز، وفي بعض الحالات عكس مسار الاتجاهات الحالية، إذا كانت تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى حجم المهمة وطبيعتها، لن يتمكن أي بلد من تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ بمفرده. وتتسم المسائل والاتجاهات الرئيسية التي تشكل ملامح المنطقة بطابع عابر للحدود وتتطلب استجابات جماعية. وتعزيز الربط من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الحماية الاجتماعية من أجل الاستجابة للتغير الديمغرافي، وبناء القدرة على الصمود من أجل التصدي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، كلها أمور تتطلب التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

٧٣ - وتشكل لجان الأمم المتحدة الإقليمية، ومن ضمنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، جسرا رئيسيا بين المستويين العالمي والوطني من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها. وتعمل خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ التي اعتمدتها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية على حفز التعاون الإقليمي، في حين رسخ منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة مكانته بوصفه منتدى حيويا للجهات صاحبة المصلحة المتعددة من أجل العمل من جهة على مساعدة البلدان على التحضير للأولويات الإقليمية ودمجها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والعمل من جهة أخرى على جمع الجهات صاحبة المصلحة لتبادل الخبرات والتجارب، الأمر الذي يمكن أن يسرع وتيرة التنفيذ على الصعيد الوطني. وتحتل اللجنة مكان الصدارة في قيادة ثورة البيانات اللازمة لفعالية تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتهيئة سهولة الاطلاع على البيانات المتاحة من خلال بوابة أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ مع تعزيز النظم الإحصائية الوطنية من أجل معالجة الثغرات الموجودة في البيانات.

٧٤ - واستشرافا للمستقبل، يوفر هيكل مؤتمرات اللجنة المنتدى الإقليمي الحكومي الدولي للتصدي للتحديات المتعددة الأقطار والعابرة للحدود ودون الإقليمية والإقليمية، وتوفر الأمانة المشورة المتكاملة في مجال السياسة العامة والدعم المعياري والقدرة التقنية للمنطقة وبلدانها لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستواصل اللجنة دعم الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مستفيدة في ذلك من خبرتها المتعددة التخصصات للاضطلاع بالعمل بصفتها كيانا متكاملاً على الصعيد الإقليمي، والاستفادة من الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وطائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة الأخرى.

(٥٧) انظر https://artnet.unescap.org/data.